الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

WORLD TRADE ORGANIZATION

قراءة في تقرير

مراجعة السياسات التجارية

لدولة ستراليا

الصادر من منظمة التجارة العالمية

إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية

الإمارات العربية المتحدة

الفهرس :

مقدمة 3
نبذة عامة عن جمهورية أستراليا 4
نبذة عامة عن السياسات التجارية في أستراليا 5
نبذة عامة عن النظام المالي وسياسة النقد 6
سياسات التجارة الخارجية والجمركية 7
أنظمة قيود الجمركية التعريفية 8
أنظمة قيود الجمركية غير التعريفية 9
سياسة مكافحة الإغراق و الممارسات الضارة 10
سياسة المشتريات الحكومية 10
الإستثمارات الأجنبية المباشرة 11
نظام الملكية الفكرية 12
أهم الإجراءات المحدثة في السياسات التجارية والمرتبطة في أهم القطاعات الإقتصادية 12
التبادل التجاري الغير نفطي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية أستراليا 15
المراجع : 16

مقدمة

انطلاقاً من الرؤى والأهداف الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، بأهمية تعزيز الانفتاح والتلاحم مع الاقتصاد العالمي،و تعزيز العلاقات الثنائية في التجارة والإستثمار مع دول العالم المختلفة ، فإن وزارة الاقتصاد تستهدف ضمن مهامها ورسالتها، تعزيز الوعي وتوفير المعلومات والمستجدات على صعيد التجارة الخارجية والسياسات التجارية لدول أخرى .

وذلك من خلال إعداد قراءات مبسطة حول التقارير التي تصدرها منظمة التجارة العالمية المعنية بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء والتي تعقدها كل أربع سنوات . ، حيث يتم فحص وتقييم التجارة والسياسات المتعلقة بها في الدول الأعضاء ،كما تتم مراقبة التطورات الهامة التي قد يكون لها تأثير على نظام التجارة.

وبناءاً على التقرير الذي أصدرته مؤخراً الأمانة العامة لسكرتارية منظمة التجارة العالمية في شهر مارس 2020، حول مراجعة السياسة التجارية لجمهورية أستراليا ، فقد أعدت إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية تلك القراءة التي تلخص أهم ما تم عرضه في التقرير من مواضيع متعلقة في الإطار التشريعي و تلخيص المستجدات وتعديلات السياسات التجارية في مختلف القطاعات في الجمهورية وكذلك الإصلاحات الهيكلية و أبرز الإستراتيجيات التي إعتمدتها في فترة قيد الإستعراض و المراجعة .

نبذة عامة عن جمهورية أستراليا

أستراليا أو رسميًا كومنولث أستراليا دولة تقع في نصف الكرة الجنوبي جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادي، عاصمتها كانبرا. يعتبر اقتصاد أستراليا اقتصادي سوقي متطور للغاية. إذ قُدر الناتج المحلي الإجمالي في عام2019 بنحو 1450 مليار دولار . وفي عام 2018 تصدرت أستراليا قائمة الدول التي تتميز بأكبر متوسط ثراء لكل شخص بالغ.

يسيطر القطاع الخدمي على الاقتصاد الأسترالي،حازت أستراليا على ثامن أعلى قيمة إجمالية تقديرية للموارد الطبيعية، وصناعة التعدين من أهم الصناعات النشطة فيها .و بشكل عام الاقتصاد الأسترالي حافظ على مرونته واستقراره ولم يشهد ركودًا منذ يوليو عام 1991.

تعد أستراليا دولة عضو في منتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا والمحيط الهادئ (إبيك) وفي مجموعة العشرين وفي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأيضًا في منظمة التجارة العالمية. كما أبرمت عدة اتفاقيات للتجارة الحرة مع رابطة دول جنوب شرق أسيا (أسيان)، وأيضًا مع كندا وتشيلي والصين وكوريا الجنوبية وماليزيا ونيوزيلاندا وبيرو واليابان وسنغافورة وتايلند والولايات المتحدة.

نبذة عامة عن السياسات التجارية في أستراليا

كانت أستراليا طرفًا متعاقدًا أصليًا في الجات ، وهي عضو مؤسس لمنظمة التجارة العالمية. وترتكز سياستها التجارية على فهم واسع بأن التجارة والاستثمار الدوليين أمران حاسمان للاقتصاد . تولي الحكومة أهمية لاقتصاد دولي مفتوح للحماية من الحمائية ، والقواعد الدولية لمواجهة الإجراءات التجارية غير العادلة وحل النزاعات. تسعى أستراليا إلى إبرام اتفاقيات تجارية تعمل على تحسين الوصول إلى الأسواق وفرص الاستثمار ، وتحفيز القدرة التنافسية للشركات الأسترالية.

خلال الفترة قيد الاستعراض ، دخلت اتفاقيات التجارة الإقليمية الجديدة الهامة حيز التنفيذ ، وهي الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTP) واتفاقيات التجارة الحرة (FTAs) مع اليابان والصين.

بالإضافة إلى الاتفاقيات مع هونج كونج ، الصين. بيرو؛ وإندونيسيا ، وكذلك اتفاقية المحيط الهادئ تم التوقيع عليها ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد. وتجري مفاوضات أخرى حول اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي والهند. تشارك أستراليا في الجهود المبذولة لتشكيل اتفاقية التجارة الحرة لتحالف المحيط الهادئ والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.

أسفرت مراجعة هاربر ، وهي مراجعة شاملة لقوانين وسياسات المنافسة الأسترالية التي بدأت في عام 2014 ، عن 56 توصية تتعلق بالسياسة والقانون والمؤسسات. ورداً على ذلك ، قدمت الحكومة مجموعة من التشريعات لتبسيط وتعزيز النظام ، مما يسمح باستهداف أفضل للسلوك المناهض للمنافسة ، مع دعم السلوك المنافس للمنافسة. تضم حكومة الكومنولث ، ككيان تشغيلي ، عددًا معينًا من الشركات القانونية والشركات والصناديق الاستئمانية. تحتفظ حكومات الولايات والأقاليم أيضًا بعدد من الشركات التي تقدم مجموعة من الخدمات. لم يتم إجراء أي خصخصة على مستوى الكومنولث في الفترة قيد الاستعراض. على مستوى الولاية والإقليم ، تم الانتهاء من عدد من المعاملات الهامة (مثل عقود الإيجار طويلة الأجل للبنية التحتية).

نبذة عامة عن النظام المالي وسياسة النقد

على الرغم من أن الحساب الجاري كان يعاني من عجز لسنوات عديدة ، إلا أن العجز قد قل ، حيث كان هناك فائض في الميزان السلعي منذ 2017/2016. في عام 2018 . استوعبت الأسواق الآسيوية أكثر من 84 ٪ من صادرات أستراليا. تمثل المنتجات المعدنية ما يقرب من 60٪ من صادرات البضائع. كما انخفض العجز في التجارة في الخدمات بسبب الزيادة المستمرة في عائدات السفر والسياحة والصادرات المرتبطة بالتعليم. يتم الحصول على حوالي 62 ٪ من واردات أستراليا في البلدان الآسيوية.

شهد الاستهلاك الخاص تباطؤًا مؤخرًا بسبب نمو الأجور المتدنية ، مما يعكس قدرة العمالة الاحتياطية المستمرة ، وعكس اتجاه ازدهار العقارات منذ منتصف عام 2017.

وتلجأ السلطات إلى المحفزات الاقتصادية في شكل معدلات ضرائب أقل ، واستهلاك عام أعلى ، وزيادة في الإنفاق على البحث والتطوير في بيئة مالية محسنة حيث تحولت الميزانية الفيدرالية من عجز إلى فائض طفيف ، زادت الحكومة الإنفاق على البنية التحتية لتصل إلى 0.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة. خفض البنك الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة النقدية إلى مستوى قياسي منخفض عند 0.75٪ لتعزيز النمو. وقد ساعد الاقتصاد أيضًا انخفاض قيمة الدولار الأسترالي نسبة إلى معظم العملات العالمية الرئيسية.واتخذ البنك المركزي الأسترالي المستقل ، البنك الاحتياطي الأسترالي (RBA) عددًا من الخطوات لتخفيف شروط السياسة النقدية خلال فترة المراجعة' حيث تم تخفيض هدف سعر الفائدة النقدي بمقدار 150 نقطة أساس إلى مستوى قياسي منخفض 0.75٪ خلال الفترة من فبراير 2015 إلى أكتوبر 2019. ويعكس هذا التغيير الرغبة في المساعدة في الحد من الطاقة الفائضة للاقتصاد ، وتحقيق تقدم أسرع في خفض معدل البطالة ، ودعم تحقيق النطاق المستهدف للتضخم (زيادة بنسبة 2-3٪ سنويًا) بمرور الوقت .11 ويتوقع مجلس إدارة البنك الاحتياطي حاليًا أن فترة طويلة من معدلات الفائدة المنخفضة ستكون مطلوبة لتحقيق هذه الأهداف وتعويض التراجع المحتمل في بعض مجالات الاقتصاد.

تتجه الحكومة نحو توفير تمويل المشاريع كشكل من أشكال المساعدة ,والتسهيلات ، لا سيما تمويل البنية التحتية لشمال أستراليا (5 مليار دولار أسترالي) ، و كذلك استراتيجية تصدير الدفاع (3 مليار دولار أمريكي) ، وقرض البنية التحتية الوطنية (2 مليار دولار أسترالي)

وفي الآونة الأخيرة قدمت تمويل لمؤسسة البنية التحتية الأسترالية المنطقة المحيط الهادئ (AIFFP) بقيمة 2 مليار دولار أسترالي و استحدث صندوق توريق الأعمال الأسترالي.

تلعب شركة Export Finance Australia دورًا محوريًا في إدارة استراتيجية تصدير الدفاع ، والتي يتم تمويلها من حساب الفائدة الوطنية إذا كانت غير قادرة على استخدام حسابها التجاري. و تمويل ال AIFFP الذي يتم تسليمه من خلال حساب الفائدة الوطنية.

و تقوم الحكومة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية باستثمارات كبيرة في البنية التحتية من خلال طرح 49 مليار دولار أسترالي لشبكة وصول النطاق العريض (شركة (NBN)، وتقود الجهود لتحسين التغطية المتنقلة والمنافسة من خلال برنامج Mobile Black Spot.

سياسات التجارة الخارجية والجمركية

تحظر أستراليا أو تقيّد استيراد و / أو تصدير سلع معينة ، أو تضع تدابير مشروطة تعكس التدابير المنطبقة على الإنتاج المحلي لسلع متطابقة أو متشابهة أو مماثلة ، أو مخاوف تتعلق بالصحة أو السلامة العامة ، أو حماية المجتمع ، أو مشاركة أستراليا في أنشطة دولية. اتفاقيات أو ترتيبات لتنظيم التجارة في منتجات معينة. كما تطبق أستراليا عقوبات اقتصادية ، سواء كان ذلك بتكليف من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من حيث القانون الدولي أو عقوبات خاصة بأستراليا ، والتي تؤثر على المعاملات مع دول أو كيانات معينة. تتواصل الجهود لتوحيد وتبسيط المتطلبات المتعلقة بالتصدير للسلع الزراعية والمنتجات الغذائية ، بهدف وضع نظام قانوني جديد بحلول 1 أبريل 2020.

تتم معالجة جميع المعاملات التجارية تقريبًا من خلال نظام الشحن المتكامل للنافذة الواحدة. منذ عام 2016 ، تم تنفيذ برنامج أسترالي موثوق به يدعى (ATT) حيث يشهد عدد متزايد من المشاركين و أبرمت فيه الحكومة ترتيبات ومميزات متبادلة تسمح لشركات تجارة النقل بالوصول إلى مزايا تيسير التجارة من ثمانية شركاء تجاريين. وتقدر السلطات برنامج ATT لتوليد منافع يبلغ مجموعها 3.5 مليار دولار أسترالي بالقيمة الإسمية خلال الفترة 2015-25.

أنظمة قيود الجمركية التعريفية

يوجد حوالي 5٪ من بنود الرسوم الجمركية في جدول امتيازات والتزامات السلع غير الزراعية في أستراليا غير مرتبطة بتعريفات الاستيراد و "الرسوم والضرائب الأخرى". يبلغ متوسط التعريفة المقيدة البسيطة 10.7٪ للمنتجات غير الزراعية ، مع معدلات عالية للمنسوجات والملابس ، وتعريفة جمركية أقل بكثير على المنتجات الزراعية ، حيث يبلغ المتوسط 3.4٪.

وانخفض متوسط التعريفة المطبقة في الدولة الأولى بالرعاية بنسبة 0.5 نقطة مئوية من 2014 إلى 2019 ، مما يعكس مشاركتها في توسيع ITA وكذلك التخفيضات التعريفية الأحادية على المنسوجات والملابس والأحذية في عام 2015.

متوسط التعريفة المطبقة الحالية (2.5 ٪) أقل بالنسبة المنتجات الزراعية (1.4٪) مقارنة بالسلع الأخرى (3.7٪). إن هيكل تعرفة الدولة الأولى بالرعاية بسيط للغاية ، حيث أن جميع السلع تقريبًا تواجه معدل تعريفة إما صفر أو 5٪ حسب القيمة. حيث تنص اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع أستراليا مع شيلي والصين وماليزيا ونيوزيلندا وسنغافورة وتايلاند والولايات المتحدة على وصول جميع سلعهم إلى السوق الأسترالية معفاة من الرسوم الجمركية والحصص ، على قدم المساواة مع الوصول الممنوح لأقل البلدان نمواً وجنوب المحيط الهادئ. كما تُمنح تخفيضات تعريفية واسعة النطاق لشركاء تفضيليين آخرين. بالإضافة إلى ذلك ، يحدد قانون التعريفة الجمركية لعام 1995 نظامًا عامًا لامتيازات التعريفة الجمركية ، والذي يتم استكماله بأوامر امتيازات التعريفة الفردية. لا يزال نظام الحصص التعريفية لمعدلات الجبن وخثارة اللبن الرائب في أستراليا قائمًا.

يشمل نظام الضرائب غير المباشرة في أستراليا ضريبة عامة على السلع والخدمات ((GSTتبلغ 10٪ ، وضريبة السيارات الفاخرة ، والتبغ ومنتجات التبغ ، والوقود ومنتجات البترول.

تم إجراء عدد من التغييرات على نظام ضريبة السلع والخدمات في الفترة قيد المراجعة ، بما في ذلك توسيعه للمنتجات والخدمات الرقمية التي يتم توفيرها عبر الحدود للمستهلكين في أستراليا.

تم تعديل تطبيق ضريبة السلع والخدمات (GST) على المعاملات عبر الحدود بين الشركات أيضًا لضمان عدم جذب الموردين غير المقيمين بشكل غير ضروري إلى نظام ضريبة السلع والخدمات. يتم فهرسة معدلات الرسوم الجمركية ، ويتم إجراء التعديلات عادة مرتين في السنة. تم رفع ضريبة التبغ بنسبة 12.5٪ إضافية في سبتمبر 2019 ، ويجب أن تدخل زيادة أخرى بنسبة 12.5٪ حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2020.

أنظمة قيود الجمركية غير التعريفية

تم تعديل قانون مرقبة الأغذية المستوردة في 2018 لتعزيز نظام سلامة الأغذية المستوردة ، بما في ذلك تحسين مراقبة وإدارة سلامة الأغذية الجديدة والناشئة.المخاطر والاستجابة للحوادث.

يزيد القانون المعدل من مسؤولية المستوردين عن سلامة الغذاء ومصادر الغذاء الآمن. حيث تتجسد معايير الأغذية المطبقة في مدونة معايير الغذاء النيوزيلندية الأسترالية. تم تقديم نسخة منقحة من المدونة في 1 مارس 2016 ، بشكل أساسي لتوضيح المتطلبات المطبقة على توسيم الأغذية. أصبح نظام وسم بلد المنشأ الجديد ، الذي تم تقديمه في 1 يوليو 2016 ، إلزاميًا لـ "الغذاء ذي الأولوية"

أثار أحد مخاوف التجارة المحددة (STC) التي أثارها العديد من الأعضاء في لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالحواجز التقنية أمام التجارة فيما يتعلق بنظام تعبئة التبغ في أستراليا آخر مرة في نوفمبر 2014.

وفي لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية ، أثار أحد الأعضاء اثنين من الشركات المتخصصة الجديدة في أكتوبر 2015 ، لكن هذه لم تكن على جدول الأعمال منذ ذلك الحين.

يشكل دخول قانون الأمن الحيوي حيز التنفيذ (في عام 2015) ، ولائحتين تنفيذيتين أساسيتين ومجموعة من الصكوك القانونية ذات الصلة تطوراً كبيراً حديثاً في مجال تدابير الصحة والصحة النباتية في أستراليا. حيث ينص التشريع على إجراء تحليل المخاطر من خلال عملية منظمة (تحليل مخاطر استيراد الأمن البيولوجي) للسلع في مراجعة التجارة الحالية ، واستجابة للطلبات المتعلقة بالمنتجات التي لم يتم استيرادها إلى أستراليا أو التي لم يتم استيرادها من قبل بلد أو منطقة معينة. ، لا يُسمح بالواردات إلا إذا كانت مخاطر الأمن البيولوجي المقدرة منخفضة جدًا كما كان من قبل.

سياسة مكافحة الإغراق و الممارسات الضارة

أستراليا تعتبر مستخدم نشط لتدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية بالمقارنة الدولية.حيث فرض 37 إجراءً جديداً لمكافحة الإغراق منذ عام 2014 ، بينما تم إنهاء 21 إجراءً في نهاية عام 2018 ، كان هناك 83 إجراء لمكافحة الإغراق سارية مقارنة بـ 23 في يونيو 2010. وتمثل منتجات الصلب أكثر من 50 ٪ من التدابير المعمول بها. دخلت ستة إجراءات تعويضية جديدة حيز التنفيذ في الفترة قيد الاستعراض ، مع وجود 15 منها في نهاية عام 2018. ولا توجد تدابير وقائية سارية ، ولم تجر أي تحقيقات في الفترة قيد الاستعراض.

سياسة المشتريات الحكومية

بعد التصديق على انضمام أستراليا إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية ، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لأستراليا في 5 مايو 2019. توفر اتفاقيات التجارة الحرة الأسترالية أيضًا بنود عدم التمييز ، وتضع أهدافاً للقضاء على المعاملة التفضيلية وضمان الشفافية في عمليات المناقصة.

بلغت القيمة الإجمالية للعقود المنشورة من خلال نظام معلومات المشتريات الحكومية AusTender مايقارب 71.1 مليار دولار أسترالي في 18/2017. و تم منح 95٪ من العقود (من حيث الحجم) للشركات ذات العنوان الأسترالي ، بما في ذلك الموردين الأجانب العاملين داخل أستراليا.

الإستثمارات الأجنبية المباشرة

بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أستراليا 60 مليار دولار أسترالي في السنة في الفترة قيد الاستعراض. حوالي ثلث مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي ، المقدر بـ 968 مليار دولار أسترالي في عام 2018 ، في التعدين والمحاجر. ويمثل المستثمرون من دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 والولايات المتحدة واليابان أكثر من 56٪ من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر. يتم فحص الاستثمارات المقترحة على أساس كل حالة على حدة من قبل مجلس مراجعة الاستثمارات الأجنبية للتأكد من أن الاستثمارات تتوافق مع المتطلبات المحلية والمصلحة الوطنية. ونادراً ما يتم رفض الطلبات ، حيث يتم معالجة معظم مخاوف المصلحة الوطنية من خلال تدابير التخفيف المناسبة. يمتلك المستثمرون الأجانب حاليًا أكثر من 13٪ من الأراضي الزراعية في أستراليا. وتطلب أستراليا الموافقة المسبقة للملكية الأجنبية في العقارات السكنية والأراضي التجارية الشاغرة.

وفرضت جميع الولايات الأسترالية ضرائب على الأراضي ورسومًا إضافية لرسوم الدمغة ، لتقليل الطلب على المساكن الأسترالية والأراضي السكنية بين المستثمرين غير المقيمين. الاستثمار الأجنبي في المطارات والطيران المدني والنقل البحري والاتصالات يخضع لقيود حقوق الملكية.

نظام الملكية الفكرية

تعتبر أستراليا الملكية الفكرية جزءًا لا يتجزأ من سياستها التجارية الدولية وتزداد أهميتها بالنسبة للاقتصاد، حيث تسعى للتحول من الاعتماد على التعدين والموارد الطبيعية الأخرى إلى اقتصاد قائم على الابتكار وريادة الأعمال. دخل التشريع الذي ينفذ البروتوكول المعدل لاتفاق تريبس لمنظمة التجارة العالمية(TRIPS) حيز التنفيذ في يناير 2017.

تشارك أستراليا في 18 معاهدة للملكية الفكرية تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية(WIPO) ، ويتم تضمين فصول الملكية الفكرية في اتفاقيات التجارة الإقليمية / اتفاقيات التجارة الحرة الجديدة.

وتم الانتهاء من طلب عام لمراجعة نظام الملكية الفكرية في أستراليا عام 2016 ، نتج عنه عدد من التوصيات التي تتناول فيها أيضاً جملة أمور احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل النظام. صاغت الحكومة ردها التشريعي بطريقة مرحلية ، وعرضت التغييرات المقترحة على البرلمان في جزأين. تم إصدار الحزمة الأولى في يوليو 2018 ، وتم تقديم الحزمة الثانية إلى البرلمان في يوليو 2019.

أهم الإجراءات المحدثة في السياسات التجارية والمرتبطة في أهم القطاعات الإقتصادية

تسهم الزراعة مساهمة كبيرة في الاقتصاد ، وتمثل حوالي 14٪ من إجمالي الصادرات السلعية. مع العلم أن الدعم لهذا القطاع محدود ، حيث لا تقدم أستراليا دعمًا لسعر السوق. تستهدف البرامج الحالية إدارة المخاطر والحفاظ على البيئة وتوفير الخدمات العامة. ولا تزال قيود الموارد ، ولا سيما الحصول على المياه ، تشكل تحديا كبيرا. من بين العديد من تدابير المساعدة التي تم اتخاذها مؤخرًا استجابة لظروف الجفاف الشديدة ، يهدف صندوق الجفاف المستقبلي (ائتمان أولي بقيمة 3.9 مليار دولار أسترالي) إلى توفير مصدر دخل آمن ومستمر للتدابير المتعلقة بالجفاف.

ووقعت أيضاً الحكومة اتفاقية جديدة مع حكومات الولايات والأقاليم في ديسمبر 2018 لتشكيل نهج مشترك بشأن الاستعداد للجفاف والاستجابة والتعافي ، مع اتخاذ تدابير عبر جميع الولايات القضائية ، لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر وتعزيز التأهب والمرونة على المدى الطويل.

في قطاع الطاقة أصدرت الحكومة كتاباً في عام 2015 يركز على تدابير لتعزيز المنافسة ، وبالتالي تحسين اختيار المستهلك وممارسة ضغط هبوطي على الأسعار ، واستخدام أكثر فعالية للطاقة ، وتشجيع الاستثمار في الابتكار وتنمية موارد الطاقة. تستهدف الخطة الوطنية لإنتاجية الطاقة 2015-30 تحسنًا بنسبة 40٪ في إنتاجية الطاقة بحلول نهاية الفترة. يمثل الغاز الطبيعي أكثر من 25٪ من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية الحالية. مع ملاحظة النقص المحتمل في الإمدادات بحلول عام 2022 ، أدخلت الحكومة آلية أمن الغاز التي قد تنطوي على قيود على تصدير الغاز الطبيعي المسال.شهد التصنيع ، الذي يمثل ما يقرب من 6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 7.4 ٪ من العمالة ، انخفاض القدرة التنافسية بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة والمدخلات الأخرى ، وشروط الائتمان الأكثر تشددًا. ومع ذلك ، تظهر بعض المؤشرات توسعًا في التصنيع منذ عام 2016. توفر البرامج الحكومية المختلفة الدعم في مراحل مختلفة من بدءحياة الشركة.

ومن بين الأهداف المعلنة التي أعطتها الحكومة أولوية وإهتمام هي انتقال الشركات إلى الأنشطة عالية القيمة والنمو ؛ تشجيع الابتكار والتصنيع المتقدم ؛ وتطوير شبكات الأعمال التعاونية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

تمثل الخدمات أكثر من 72٪ من الناتج المحلي الإجمالي. من بين قطاعات الخدمات الرئيسية العقارات. اعمال بناء؛ التمويل والتأمين؛ الرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية ؛ تجارة الجملة والتجزئة؛ والخدمات المهنية والعلمية والتقنية. النظام المصرفي الأسترالي شديد التركيز ، حيث تمثل البنوك الأربعة الكبرى ما يقرب من 80٪ من أصول هذا القطاع. كانت الربحية جيدة في السنوات الأخيرة ، وتتمتع البنوك برسملة جيدة. الربحية في التأمين العام (غير الحياة) أكثر تقلباً، وهذا في التأمين على الحياة آخذ في الانخفاض.

خلال الفترة قيد الاستعراض ، باعت جميع البنوك الأسترالية تقريبًا شركات التأمين على الحياة أو أعلنت عن خطط لبيعها إلى كبار خبراء التأمين العالمي. أنشأت الحكومة لجنة ملكية للتحقيق في سوء السلوك المزعوم في البنوك وكيانات الخدمات المالية الأخرى في عام 2017. تضمن التقرير النهائي للجنة ، الصادر في فبراير 2019 ، 24 توصية تتعلق بالمؤسسات والأفراد ، وكلفت المنظمين بمسؤولية عدم القيام بما يكفي لمنع السلوك غير النزيه.

بالإضافة إلى الجهود الواسعة لتبسيط النظام التنظيمي ، خاصة للشركات الصغيرة ، تم تخفيض معدل الضريبة من 30.0٪ إلى 27.5٪ لبعض الشركات. ينطبق في البداية على الشركات التي يبلغ إجمالي مبيعاتها السنوية أقل من 2 مليون دولار أسترالي ، وينطبق معدل الضريبة الأقل الآن على الشركات التي يبلغ حجم مبيعاتها السنوي أقل من 50 مليون دولار أسترالي .

وبدأ سريان الامتيازات الضريبية الإضافية للشركات الصغيرة.، و يتم أيضاً تقديم المساعدة في الإنتاج من خلال المنح والقروض الميسرة وامتيازات التعريفات. ووفقًا للجنة الإنتاجية ، تم توجيه حوالي 70٪ من مساعدة الميزانية المقاسة نحو دعم البحث والتطوير والشركات الصغيرة في 18/2017.

تتضمن السياسات المتعلقة بالقطاع السمعي البصري نظامًا تنظيميًا يطبق حصص المحتوى الأسترالية ، بما في ذلك الحصص الفرعية لمحتوى الأطفال والأفلام الوثائقية والدراما. يتم توفير حوافز ضريبية لإنتاج الأفلام والبرامج التلفزيونية ، في شكل تعويضات المنتج ، والموقع والبريد ، والتأثيرات الرقمية والبصرية. بلغ إجمالي التعويضات الضريبية الممنوحة لصناعة الشاشات 313 مليون دولار أسترالي في 2017/2016.تشمل الاستراتيجيات الحديثة المتعلقة بقطاع النقل خطة العمل الوطنية لتكنولوجيا النقل (2016-1919) ، وخطة العمل الوطنية للسلامة على الطرق (2018-20) ، وسلسلة الشحن والإمداد الوطنية. كما طلبت الحكومة من لجنة الإنتاجية تقييم الأثر الاقتصادي للإصلاحات على تنظيم النقل ، والتوصية بمزيد من الإصلاحات لتحقيق سوق وطني أكثر تكاملاً لخدمات النقل. تخطط الحكومة لاستثمار 100 مليار دولار أسترالي على مدى عشر سنوات في البنية التحتية الجديدة والمطورة لوسائل النقل.

تعتبر السياحة قطاع ذو أهمية اقتصادية متنامية في أستراليا ، ومصدر للعمالة ، ولا سيما في منطقة أستراليا الإقليمية. تهدف إستراتيجية السياحة 2020 ، وهي شراكة استراتيجية وطنية بين الحكومة والصناعة إلى مضاعفة النفقات بين عشية وضحاها إلى ما بين 115 مليار دولار أسترالي و 140 مليار دولار أسترالي بحلول عام 2020. وهي مدعومة بالعديد من أهداف جانب العرض لتمكين الصناعة من تحقيق هذا الهدف. تشمل الجهود المبذولة لجذب المزيد من الزوار الأجانب الاستثمار في التقنيات الجديدة لتحديث نظام التأشيرات الأسترالي.

التبادل التجاري الغير نفطي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية أستراليا

تتمتع الإمارات بعلاقات ثنائية تجارية متميزة مع جمهورية أستراليا وهو ما يؤكده حجم التبادل التجاري غير النفطي الذي بلغ 14.5 مليار درهم عام 2019 .وشهدت التجارة بين الدولتين نمواً سنوياً متزايداً بشكل ملحوظ خلال السنوات من 2014-2019 .كما هو مبين في الرسم البياني (1)أدناه . ووفقاً للإحصائيات تصدرت المواد المعدنية الأولية من الألمنيوم وكذلك اللحوم الطازجة أوالمبردة أو المجمدة ، قائمة واردات الامارات من أستراليا.

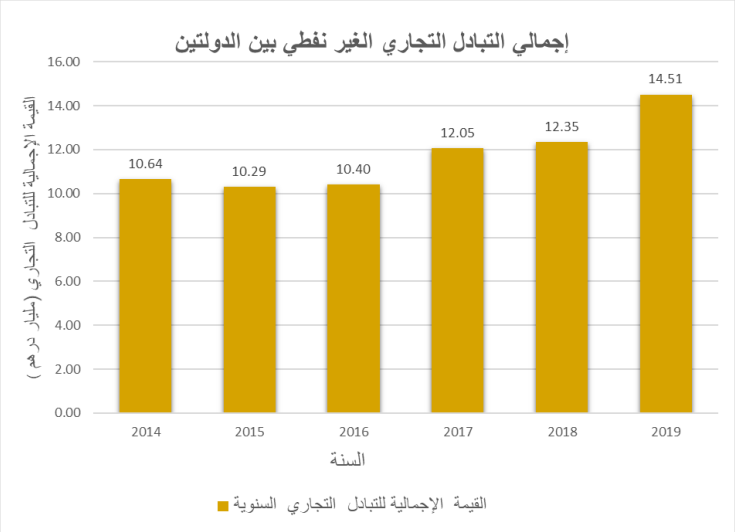

الرسم الباني (1) : المصدر الخارطة التجارية في وزارة الإقتصادإعتماداً على بيانات الهيئةالإتحادية للتنافسية والإحصاء.

المراجع :

1- منظمة التجارة العالمية ،الرابط الإلكتروني للتقرير الأصلي:

https://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tp496_e.htm

2- الرابط الإلكتروني للوحة الإلكترونية الخارطة التجارية في الموقع الرسمي الإلكتروني للوزارة:

https://www.economy.gov.ae/Arabic/knowledge-section/traderelations/pages/uaetrademap.aspx